د دار جوهر الجدل الذي فجرته نظرية العقد الاجتماعي حول عدة أمور أو محاور رئيسية مثل: حالة الفطرة، وحول أطراف العقد الاجتماعي وهل هو عقد أبرم بين الأفراد وحدهم أم بين الأفراد من ناحية والأمير من ناحية أخرى، وحول مضمون هذا العقد يرى أن حالة الفطرة أو الطبيعة هي حالة وحشية يسودها قانون Thomas Hobbes وشروطه وإجراءات فسخه.فبينما كان هوبز أن هذه الحالة كانت على العكس تماماً، John Locke الغاب وتتميز بالفوضى وعدم الاستقرار وانتفاء الأمن، فيما رأى جون لوك حالة تسودها الحرية والمساواة التي يمنحها القانون الطبيعي كحقوق ثابتة للأفراد والممتلكات، ولكنها حالة تتميز بعدم الاستقرار فقد صور Jean-Jacques Rousseau في الوقت نفسه نظراً لعدم وجود شخص غير متحيز يحمي الأفراد. أما جان جاك روسو حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى على أنها حالة مثالية حصل فيها الفرد على كل ما يطمح إليه من حقوق، ووصل إلى أعلى مراتب يرى أن القانون Thomas Hobbes السعادة والطمأنينة، لكنه اضطر إلى العيش في جماعة بسبب تزايد السكان.وبينما كان هوبز الطبيعي حتم على الأفراد أن يبحثوا عن مخرج من حالة التعاسة المطلقة التي كانوا عليها في مرحلة الفطرة، وهو ما دفعهم لإبرام عقد لإنشاء الدولة تنازلوا فيه عن جميع حقوقهم ووضعوها في يد جهة واحدة تتركز فيها السلطة بشكل مطلق مقابل مصولهم على أن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم أولاً لإقامة المجتمع أو الدولة ثم تعاقدوا بعد ذلك مع الحاكم John Locke الأمن، رأى جون لوك ميز بين الدولة John Locke وتنازلوا له عن جزء من حقوقهم، للقيام بالوظائف أو المهام التي يطلبونها منه. أي أن جون لوك وبين الحكومة واعتبر أن سلطة الحكومة ليست مطلقة وإنما محدودة ومقيدة وأن هذه السلطة يمكن استردادها عند الضرورة. أما فقد رأى أن الإنسان الفرد الذي اضطر، إلى التخلي عن حرياته الطبيعية التي Jean-Jacques Rousseau جان جاك روسو منحته السعادة بموجب عقد أبرمه مع الأفراد الآخرين، لم يتخل عن هذه الحقوق لفرد وإنما للمجموع. وفي هذه الحالة فإن السيادة لا يمكن التنازل عنها وإنما تظل في يد الإرادة العامة. وما تتمتع به من سلطة حصلت عليها من الشعب صاحب السيادة وبطريق التوكيل، فإن هذه السلطة يمكن سحبها في أي وقت إذا ما أخل الموكل إليه بشروط العقد أو التوكيل. وفقاً للمنطق الكامن وراء أن إصدار القوانين لا يدخل ضمن مهام Jean-Jacques Rousseau هذا التحليل كان من الطبيعي أن يعتبر جان جاك روسو الحكومة أو السلطة التنفيذية، وأن هذه الوظيفة الحيوية والخطيرة يجب أن تظل بالكامل في يد ممثلي الشعب من السلطة التشريعية.وأياً كانت طبيعة الخلافات التي دارت حول نظرية العقد الإجتماعي أو الانتقادات التي شككت بعد ذلك في أسس النظرية نفسها، وخاصة بعد ظهور المدرسة النفعية أو المدرسة الماركسية (والتي قدمت تفسيراً مختلفاً لنشأة الدولة نفسها من خلال جدلية الصراع الطبقي)، فمن البديهي أن الانتقال من حالة الفطرة أو الطبيعة إلى حالة الدولة أو المجتمع المنظم لم يتم، كما وفقاً لعقد إبرامه بالفعل ووقع كحدث موثق زماناً ومكاناً، رغم ما يكتنفه من تجريد لتنظيم Immanuel Kant يقول إيمانويل كانت العلاقات الاجتماعية على أساس من احترام وسيادة القانون.

Summarized by © lakhasly.com